

إن اتحاد نساء التعليم بالمغرب UFEM التابع للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي، وبعد وقوفه على تسارع الهجوم الطبقي المتواصل للدولة من خلال العمل على تمرير المزيد من المشاريع التراجعية الرجعية التصفوية (الإجهاز على الوظيفة العمومية وتكريس العمل بالعددة/ مشروع القانون 19-24 المتعلق بالهيئات النقابية / مشروع القانون التكميلي للإضراب/ مدونة الشغل/ الحماية الاجتماعية...) مستغلة الوضعية الوبائية لفيروس كورونا المستجد،

وأمام استمرار تعنت وزارة التربية الوطنية في تدبيرها الانفرادي لكل العمليات المرتبطة بالشأن التعليمي والموسم الدراسي الحالي 2020/2021 ضدا على المقاربة التشاركية مع النقابات التعليمية ذات التمثيلية مع استحضار ما تتطلبه المرحلة الوبائية من تدابير استثنائية وعاجلة لحماية صحة وسلامة المتدربات والمتدربين والأطر الإدارية والتربوية وكل العاملات والعاملين ومرتادات ومرتادي المؤسسات التعليمية من أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وغيرهم، وكذلك في مماثلتها تسوية مختلف الملفات النقابية العالقة وتلبية المطالب المشروعة للشغيلة التعليمية بكل فئاتها، وبتسجيل اختلالات عديدة وعشوائية وارتجالية على كافة المستويات في تدبير انطلاق الموسم الدراسي الحالي، وظهور بؤر لوباء كورونا بالعديد من المؤسسات التعليمية، ومع تمادي العديد من المسؤولين بالجهات والمديريات الإقليمية في قراراتهم العدائية والتضييق الممنهج ضد نساء ورجال التعليم للتغطية عن خروقاتهم وفسادهم الإداري والمالي وعدم احترامهم للمساطر القانونية، ومع توالي مسلسل الاعتداءات والتحرش ومحاولات الاغتناب وكل أشكال العنف ضد نساء التعليم وكل العاملات بالقطاع والتلميذات...

فإن المكتب الوطني لاتحاد نساء التعليم بالمغرب UFEM التابع للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي يعلن ما يلي:

1. دعوته للنقابات المناضلة والقوى الديمقراطية الحية للتصدي الوحدوي لكل المشاريع التصفوية التخريبية (مشروع القانون 19-24 الذي يستهدف التحكم في التنظيمات النقابية/ مشروع رقم 15.97 المطروح لتكبير ممارسة الحق في الإضراب/ مشاريع تعديلات مدونة الشغل والحماية الاجتماعية...);
2. شجبه الاستفراد بالقرارات المتعلقة بالشأن التربوي في تغييب ممنهج للشركاء الاجتماعيين والنقابات التعليمية ذات التمثيلية مما يكرس الارتجالية والعشوائية والارتباك...;
3. تأكيده على ضرورة توفير كل مستلزمات الحماية والوقاية والسلامة الصحية للتعليم الحضوري بالمؤسسات التعليمية واتخاذ كل التدابير الاحترازية الضرورية؛
4. مطالبته الوزارة الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات السلبية لجائحة فيروس كورونا على العملية التعليمية التعلمية، وبالأخص ما له ارتباط بنساء التعليم والتلميذات من خلال تحسين ظروف العمل والاستقبال والحماية... واعتماد مقاربة النوع؛
5. تنديده بالتضييق الممنهج على ممارسة الحق النقابي الموجه ضد عاملات وعمال الحراسة والنظافة بالمؤسسات التعليمية؛
6. تضامنه مع عضوة اتحاد نساء التعليم بالمغرب والمكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم بالخميسات الأستاذة فاطمة الدكالي، وشجبه التضييقات والتهمجات السافرة والانتقامية لمدير م. الشهيد الحارتي بالخميسات الذي يعتبر نفسه فوق القانون، ومطالبته المديرية الإقليمية إنصاف الأستاذة والحد من السلوكات غير الإدارية التي تتواصل سنة عن سنة؛
7. تجديد تضامنه المطلق مع مناضلة الجامعة الوطنية للتعليم بمراكش مريم القرباطي، وإدانتها الموقف الجبان لمدير الثانوية التأهيلية القاضي عياض الذي رفع دعوى قضائية في محاولة منه لجم صوتها الفاضح للاختلالات الإدارية والمالية والسلوكات اللاتربوية واللاأخلاقية بالمؤسسة؛
8. إدانتها لمجموعة من السلوكات الانتقامية الموجهة ضد نساء ورجال التعليم من طرف مسؤولين للتستر على خرقهم للقوانين التنظيمية، وكنموذج: سلوك مدير الإعدادية التابعة للمديرية الإقليمية بوجدة الذي أقدم على استدعاء رجال الأمن إلى المؤسسة لتلقيق تهم لإحدى الأستاذات التي احتجت على عدم تطبيق القانون المتعلق بعملية تدبير الفانوس؛
9. تضامنه مع الأستاذة سهام المقريني مناضلة تنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد بالدريوش ضد ما يستهدفها من تضييقات تعسفية ممنهجة انتقاما منها على مواقفها الرافضة لمخطط التعاقد ونضالاتها الميدانية؛
10. استنكاره للاعتداء الشنيع الذي تعرضت له أستاذة التعليم الابتدائي خديجة الزرايدي بمدرسة القايد المكي بالمديرية الإقليمية ببني سليمان من طرف حارس الوحدة الدراسية الذي انتهك حرمة منزلها يوم 13 شتنبر 2020 وحاول التحرش بها وغتصابها وتهجم عليها أثناء مزاولة عملها؛
11. تنديده بالاعتداء الشنيع والمنفلت من كل القيم الأخلاقية ( تكسير نوافذ وأبواب السكن وتهديد بالسلاح وسرقة أغراض...) الذي تعرضت له أستاذات بفرعية آيت اعبي م.م. آيت حساين بواويزغت، ومطالبته الجهات الأمنية متابعة الجناة وتقديمهم للعدالة؛
12. تضامنه مع كل ضحايا العنف والاغتناب والتحرش الممارس ضد النساء والأطفال في كل الجهات، وتحمله المسؤولين، كل في موقعه، مسؤولية ما يقع بسبب الأوضاع الاجتماعية المتردية وغياب الأمن وإهمال الشكايات والتطبيع مع مثل هذه الجرائم ونشر ثقافة التسبب والتضييع...؛
13. دعوته كل نساء التعليم للانتظام الجمعي والنقابي دفاعا عن حقوقهن ومكتسباتهن ورفضاً لكل أشكال العنف والتمييز؛

وفي الختام، يدعو اتحاد نساء التعليم بالمغرب UFEM التابع للجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي الشغيلة التعليمية بكل فئاتها إلى رص الصفوف للدفاع عن كرامتهم ومطالبهم العادلة والمشروعة، والانخراط في التعبئة الجماعية لمواجهة كل ما يستهدف المؤسسة العمومية وحقوق العاملات والعاملين بها وإسقاط كل المشاريع والقرارات التراجعية التصفوية؛

عاش اتحاد نساء التعليم بالمغرب

عاشت الجامعة الوطنية للتعليم للتوجه الديمقراطي